



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحديث البريد العراقي.. الفرصة الذهبية والمكاسب الاقتصادية المتحققة

د. مصدق العلي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تحديث البريد العراقي.. الفرصة الذهبية والمكاسب الاقتصادية المتحققة

د. مصدق العلي *

يعد التسويق عبر الإنترنت الفرصة التي تسمح للقطاع الخاص بالنمو وتوفير ملايين الدولارات للاقتصاد المحلي. لكن مع تدهور خدمة البريد في العراق فإن تسليم الطرود بنحوين رخيص وآمن أصبح شبه مستحيل؛ مما يعرقل نمو التسويق الإلكتروني، أضف إلى ذلك استحالة تشجيع دخول عمالقة التسوق الإلكتروني مثل: علي بابا، وأمازون إلى السوق العراقية للاستثمار في سوق الاستهلاك للسلع الشخصية الذي تبلغ قيمة 11 مليار دولار سنوياً؛ نتيجة لهذا الخلل.

ومن أجل إيضاح الأمر ومعوقاته، فمن المهم الإجابة على التساؤل الآتي:

هل التسويق عبر الإنترنت موجود فعلاً في العراق؟

عالمياً، يتفاعل المستهلكون مع السوق للتسوق للحصول على المنتجات أو الخدمات المرغوبة. ومع ثورة الاتصالات في القرن العشرين، ظهر نوع جديد من التسوق، وهو التسوق عبر الإنترنت.

في العراق بدأت بعض عمليات التسوق عبر الإنترنت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وغيرها، ومع ذلك، من غير المجدي عملياً شراء سلع مباشرة من خارج العراق من أصحاب الأعمال هؤلاء؛ لأنه ببساطة يتعين عليهم شراؤها وشحنها كحاوية إلى مستورد من طرف ثالث الذي بدوره يخزنها في الميناء، ومن ثم نقلها إلى منشأة التخزين الخاصة بصاحب الخدمة. وهنا يتوجب على صاحب الخدمة أخذ دفعة مالية كتأمين من المشتري، ويتوجب على المشتري الذهاب مباشرة إلى صاحب الخدمة والتفاوض معه؛ لذلك تفقد فكرة التسوق الإلكتروني قيمتها حيث إن العملية المذكورة آنفاً بعيدة كل البعد عن مفهوم التسوق عبر الإنترنت؛ ولذلك يضطر معظم العراقيين -على الرغم من رغبتهم في الحصول على سلع ذات علامات تجارية من الخارج- إلى الاكتفاء مكرهين بالمعروض في السوق المحلية؛ وكل هذا نتيجة لانعدام وجود طريقة مباشرة لاستلام البضائع باستخدام البريد الوطني. وهنا فقد الاقتصاد العراقي المصدر مهم من مصادر التنوع،

* باحث.

وفضلاً عن ذلك هناك تبعات أخرى، أهمها: التضخم الاقتصادي، والتكديس للعملة المحلية بيد المواطنين. قد يظن القارئ أننا جانبنا الموضوع قيد الطرح ونتحدث في أمر آخر، لكن في الحقيقة، هذه المشكلة المزمنة لها ارتباط وثيق بعملية التسوق، وتبادل البضائع بين المواطنين والتجار المحليين والمتاجر في خارج البلد. والأمر ببساطة أن المواطن يفقد الرغبة والدافع لإيداع أمواله في المصارف، وبدلاً من ذلك يحوّلها لسلع أو للعملة الصعبة كالدولار، مما أدى إلى خلق ما يسمى مزاد العملة الذي من طريقه نُجبر الدولة العراقية على توفير الدولار بفرق سعري لكي تحافظ على توازن الكتلة النقدية بثمن باهظ. ثبت بالتجربة في أغلب دول العالم أن التحول للبيع بالائتمان بتشجيع المواطن على استعمال البطاقات الائتمانية الإلكترونية سيؤدي إلى ضخ المواطنين لأغلب دخلهم ككتلة نقدية داخل المصارف؛ وبذلك تتسع دوائر الادخار الذي يؤدي إلى تقليل الكتلة النقدية المحلية المعروض؛ وبذلك يساهم في استقرار العملة، وخلق فرص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف الحكومية والخاصة. لتوضيح حجم هذه المشكلة المزمنة في الاقتصاد العراقي، يكفي القول إن حوالي 93% من العراقيين لا يمتلكون حساباً مصرفياً. هذا مجرد ذاته يجعل إدامة الاقتصاد العراقي أمراً مستحيلًا مهما ازدادت صادرات العراق من النفط. وأيضاً من شبة المستحيل إقناع المواطنين بمجدي استعمال البطاقات الائتمانية - والذي يؤدي بالضرورة لفتح حساب بنكي - من دون إيجاد الحاجة لذلك. حاولت الحكومة العراقية حث المواطنين على استعمال المصارف باستعمال بطاقات خاصة للمتقاعدين والموظفين لدفع رواتبهم، ولكن لعدم قناعة المواطن العراقي بضرورة ديمومة الادخار، وفتح الحساب المصرفي أديا إلى تحويل هكذا خدمات الى وسيط غير ضروري بين المواطن والدولة، الذي أصبح خسارة اقتصادية غير ضرورية. لو اقتنع المواطن بحاجته للشراء بالائتمان عن طريق التسوق الإلكتروني فسيؤدي ذلك إلى نمو في القطاع المصرفي نتيجة زيادة عدد الحسابات البنكية للمواطنين. وهنا التشجيع والدعم الحكومي للتسوق الإلكتروني يعدان ضرورة ومن أساسيات الأمن الاقتصادي لحل المشكلات المذكورة آنفاً.

وكما أوضحنا، فالمعضلة التي تواجه نمو التسوق الإلكتروني في العراق هي بالدرجة الأساس عملية النقل؛ لذلك يلجأ المواطنون لاستعمال خدمات النقل السريع المكلفة جداً مثل: (دي أتش ال، وفيدكس) وهذا يجعل مجرد التفكير في فتح سوق إلكترونية فاعلة وحقيقية، أمراً بعيد المنال.

لكن السؤال هنا: كيف يمكن دعم التسوق الإلكتروني عملياً، والجواب أن هناك حلاً قد يكون حل العصي السحرية لكل هذه المشكلات، وبتكلفة قليلة جداً، وهو استحداث نظام الرمز البريدي zip code في العراق وتفعيل خدمة البريد العراقي.

عالمياً، يقوم البريد الوطني للدولة بمهمة تسليم الطرود الرخيصة الخاصة بالتسوق عبر الإنترنت؛ ونتيجة لذلك، ظهرت العديد من الأعمال والمشاريع الرائدة المستفيدة من خدماته، وأبرز مثال على ذلك هو العملاق الأمريكي (أمازون) الذي أعطى هذه السوق دفعة مالية وتكنولوجية ضخمة. على سبيل المثال: استثمرت أمازون في إدارة التخزين؛ مما أدى إلى الاستثمار ثم الاستحواذ على أحد أكبر المختبرات الروبوتية ومراكز الذكاء الاصطناعي في العالم، وحتى فرع للاستثمار في أعمال النقل. هذا العملاق - إلى جانب شركات أخرى مثل علي بابا الصينية - خلق كثيراً من المشاريع الصغيرة التي تسوق منتجاتها في الأسواق المحلية والعالمية بلا حدود، ولاسيما بين المغتربين في الدول الصناعية الكبرى الذين يرومون ري عطش الحنين لبيئتهم وبلدانهم بشراء منتجات بلادهم من خلال التسوق الإلكتروني. في كثير من الحالات أيضاً أصبح المغتربون وسيلة مجانية للترويج لدعم الصناعات والحرف اليدوية من بلدانهم الأصلية. وكما ذكرنا، وبسبب ضخامة شركات التسوق عبر الإنترنت وإمكاناتها، فإنها تعتمد بنحو أساس على عامل رئيس، وهو الخدمة البريدية المحلية في البلدان التي تعمل فيها؛ وهنا يبرز دور الاستثمار الاقتصادي للدولة في دعم الاقتصاد المحلي والاستثمار طويل الأجل والمربح في جعل الخدمة البريدية الوطنية وسيلة موثوقة وفعالة.

لماذا نحتاج إلى دعم حكومي؟

يوجد في العراق نظام بريدي قديم تابع للدولة، له نظام أساس، وقاعدة قائمة وبنية تحتية متماسكة، لكنه يفتقر إلى التحديث والتطوير، حيث إنه يعاني من الإهمال لسنوات عديدة؛ مما أدى إلى تراجع استخدامه لدرجة أن العديد من الرسائل الرسمية بين الدوائر الحكومية يرسلها موظف مخصص يسمى: المعتمد. وهذا أدى إلى منع التسوق عبر الإنترنت من امتلاك الإمكانيات الكاملة في العراق حتى الآن؛ بسبب عدم وجود توصيل طرود موثوق به ورخيص. تشكل البضائع المتداولة في السوق العراقية - والتي يتم عادة تبضعها إلكترونياً في دول العالم - حوالي 11 مليار دولار سنوياً، لكن قيمة المتسوق منها إلكترونياً يقارب الصفر؛ بسبب معضلة خدمة توصيل الطرود كما ذكرنا. وهنا يكون للبريد الوطني العراقي فرصة ذهبية لإعادة تأسيس نفسه، وفتح هذه السوق الجديدة، والمساعدة في النمو الاقتصادي.

اليابان مثلاً:

لإعطاء مثال على عائدات تسليم الطرود الموثوق - الذي يعتمد على البنى التحتية الحكومية الراسخة للخدمات البريدية - في اليابان أدى أداء البريد الياباني ذي الموثوقية العالية إلى خلق الكثير

من منصات التسوق الإلكتروني، الذي ساهم بدوره إلى ازدياد الحاجة لتوصيل البضائع للمنازل، ومنها إلى خلق شركات خاصة منافسة وبأسعار رخيصة أيضاً كما في شركات النقل الخاص ك(ياماتو وساغاوا). حيث بلغت أرباح ياماتو وحدها حوالي 289 مليون دولار، وهذا هو صافي الإيرادات، بينما بلغ صافي إيرادات أمازون 1.5 مليار دولار في عام 2019؛ وهنا استطاعت الحكومة اليابانية جني عائدات ضريبية مضاعفة من ضريبة الاستهلاك للمواطنين، وكذلك ضريبة من أمازون، وخدمة النقل، والبائعين، وأيضاً المساهمة في استدامة الكتلة النقدية الموجودة في المصارف حيث يميل المواطن الياباني لعدم حمل أموال كاش، ويستعيز عنها بالدفع الإلكتروني. وهنا نستطيع أن نرى حجم العائدات المتمثل بملايين الدولارات من الضرائب، فضلاً عن تشجيع العمل الحر الذي يخفف من عبء خلق وظائف جديدة في القطاعات العامة. ويجدر التأكيد على أننا لا نتحدث عن بناء قواعد بنية تحتية كاملة (طرق جديدة، وقطارات، وتوصيل الطاقة، وغيرها)، بل نحن هنا نتحدث فقط عن إنشاء الرمز البريدي وإعادة تنشيط الخدمة البريدية؛ وهذا بدوره سيؤدي إلى استصلاح البنية التحتية تدريجياً بسبب الحاجة إلى زيادة الإيرادات؛ وهنا سيدعم القطاع الخاص جهود الدولة مادياً؛ لبناء طرق جديدة، وتطوير البنى التحتية.

الخلاصة

وختاماً نقول: إن إحياء البريد العراقي سيضمن للحكومة نمواً مستداماً في القطاع الخاص؛ مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وإصلاح الميزان التجاري الوطني، بحيث يشجع وجود خدمة رخيصة لتسليم الطرود عملاقة التسويق الإلكتروني كأمازون وغيرها على دخول السوق العراقية، وهذا بدوره سيشجع المستثمر الأجنبي على ضخ أمواله داخل العراق لسد الحاجات اللوجستية لشركات التسوق العالمية. إن السوق المحلية العراقية بيئة خصبة للسوق الإلكترونية، وتعتش المواطنين للسلع الجيدة هو ضمانه لسرعة نمو هذه السوق في وقت قصير نسبياً. أضف إلى ذلك نمو القطاع المصرفي وزيادة الكتلة النقدية المصرفية؛ لضرورة استخدام البطاقات الائتمانية من قبل المواطنين، وهذا يؤدي إلى نمو الاقتصاد العراقي ككل. وعلى هذا النحو، فإن الاستثمار الصغير في تحديث الخدمات البريدية من قبل الحكومة العراقية سيؤدي إلى فتح التسوق عبر الإنترنت؛ مما يشجع الشركات الصغيرة والعمالة الذاتية على التطور، وبذلك تتحقق الفائدة.